

اقتصاد

عصام شلهوب

مشروع قانون تشريع زراعة الحشيشة
بين الإزدهار الاقتصادي و"التحشيش" الإجتماعي

النبته التي قادت بفعل القانون 673 المئات الى خلف القضبان، يرجح اليوم ان تصيح مشرعة لاهداف طبية بحتة. عرض تقرير شركة ماكينزي تشريع زراعة الحشيشة كاحد الحلول لازمة لبنان الاقتصادية. هل سيستطيع القانون ان يضمن عائداته الاقتصادية من دون المخاطرة بفتح ابواب التهريب والاستهلاك والتجارة غير المشروعة؟

للزراعة، الانتاج والتوزيع، التصدير والسعر. لاصحاب القرار وظيفة عند محاولة تشريع الحشيشة تستدعي اشراكهم في حوار علمي قائم على الادلة، يفتح الابواب للتطبيق السليم ويغلق شبابيك الاتجار غير المشروع.

رئيس لجنة الصحة النيابية الدكتور عاصم عراجي ابدى تخوفه لـ"الامن العام" من عدم تمكن الدولة من تطبيق القانون، خصوصا وانها اليوم في حال من الضعف ربما لا تستطيع مراقبة هذه الزراعة وضبطها، ومنع قيام السوق السوداء، والاستخدام الشخصي للحشيشة. واعرب رئيس مركز تشريع السياسات في الجامعة الاميركية في بيروت الدكتور فادي الجردي عن مخاوف خطيرة في ما يتعلق بالتطبيق الفعال للقانون وتنفيذه. وأكد الحاجة الى الاطر القانونية والتنظيمية المناسبة للتخفيف من العواقب السلبية.

لكل بلد اعتباراته السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والزراعية. الارتباط غير المتسق بين تشريع زراعة الحشيشة والاستهلاك يشكل تحديا عند سن القانون.

يلفت المركز في مستنده الى ان تفاصيل القانون اهمية وقيمة عاليتين. فعوامل كثيرة يجب ان تؤخذ في الاعتبار مع تشريع زراعة الحشيشة. الحالة اللبنانية تفرض تقييما مفصلا للجوانب المختلفة المتعلقة باستخدام الحشيشة مثل معدل تعاطي الحشيشة، وعدد الحالات الطبية ونوعها التي تتطلب علاج الحشيشة الطبي، ومعدل الاجرام المرتبط بالحشيشة، وحجم السوق المحلية لها وامكان تصريف الانتاج. ينبغي ان يشمل اي تنظيم لزراعة الحشيشة اربعة ابعاد على الاقل: الهيئات الحكومية المسؤولة عن اصدار التراخيص، الاشراف على

على الرغم من الحماسة التي غمرت الرأي العام اللبناني حول الموضوع، تشير براهين مركز تشريع السياسات الصحية العلمية في الجامعة الاميركية الى سلسلة ادلة، من شأنها وضع هذا الموضوع في اطاره العلمي، وهو الضمان الوحيد الذي يحقق الاهداف الاقتصادية ويبعد "التحشيش" عن لائحة النتائج الاجتماعية للقانون.

بين مستند الاستجابة السريعة الصادر عن مركز تشريع السياسات، ان دولا عدة شرعت استخدام الحشيشة لاغراض طبية. حدد اربعة نماذج تشريعية دولية مرتبطة بزراعتها، هي الحظر، والغاء الصفة الجرمية، وقوننة الحشيشة للاستعمالات الطبية والاستهلاك الشخصي. اظهرت هذه النماذج نتائج مختلفة، متأثرة بعوامل عدة، مما يشير الى ان اي نموذج مستورد قد لا يؤدي الى النتائج المرجوة.

عراجي: تؤمن فرص
عمل وتدعم الاسر

لا تستطيع مراقبة هذه الزراعة وضبطها، او منع قيام سوق سوداء لها. ثمة اقتراحات عدة في هذا الشأن، كتمديد المساحات المزروعة وتسليم الانتاج الى مؤسسة الريجي باسعار تفوق اسعار السوق منعا لتسرب هذه المادة الى التجار، خصوصا وان التجار هم الذين يجنون الارباح الطائلة وليس المزارعين. المزارع ارباحه معروفة ومحددة، غير ان التاجر يمكنه التلاعب بالاسعار، حتى ان فرق السعر يقدر باربعة اضعاف. مثال ذلك اذا كان ثمن الكيلوغرام في الدونم الواحد الف دولار، فان التاجر يمكنه بيعه الى الخارج في حدود دينا تبدأ من 8 الاف دولار لتصل الى 14 الف دولار. لذلك وجب على الدولة التشدد في عملية المراقبة من طريق شرائها المحصول وتسويقه، وهي توفر المدخول الخاص بهذه النبته، والا فان التشريع والهدف الاقتصادي منه يذهب هباء.

ما هي الضوابط التي يمكن ان يشملها القانون وتضع الموضوع ضمن اطاره العلمي وتمنع استغلاله؟

نص القانون لم يوضع بعد. ثمة اقتراح قانون تقدم به النائب الدكتور انطوان حبشي، وكتلة التنمية والتحرير ستتقدم باقتراح قانون آخر. الموضوع لا يزال قيد الطرح النظري، علما ان غالبية النواب مع تشريع الحشيشة لاسباب اقتصادية. المطلوب وضع الضوابط قبل مباشرة التشريع كما يجري في كل بلدان العالم، مثل بريطانيا وفرنسا وكندا والولايات المتحدة الاميركية.

هل يمكن اعتماد تشريعات عالمية لتطبيقها في لبنان؟
اظهرت تجارب البلدان الكبرى انه لا

يطرح اليوم تشريع الحشيشة للاستعمال الطبي. ما هي العوامل التي يجب ان تؤخذ في الاعتبار في تشريعها؟

انتشرت هذه النبته في مناطق البقاع الشمالية والوسطى، وتمت زراعتها ايام الحرب اللبنانية، غير انها انحسرت بعد الحرب لتستقر في المنطقة الشمالية. نبته الحشيشة لها سلبياتها وايجابياتها. تظهر السلبيات من خلال ارتفاع معدلات تعاطي المخدر من الحشيشة والكتباغون، وقد طاولت فئات الشباب وطلاب المدارس والجامعات. ويبدو ان تدهور القطاع الزراعي التقليدي اليوم يؤثر بشكل مباشر على الاوضاع المعيشية والاجتماعية للمزارعين. عدا شح المياه الناتجة من قلة المتساقطات، ووقف التصدير، وارتفاع كلفة اليد العاملة وجميع المستلزمات الزراعية، يواجه هذا القطاع ايضا منافسة كبيرة من الدول المحيطة بنا لانه يفترق الى دعم الدولة. اما ايجابيات الموضوع فهي اقتصادية. لزراعة الحشيشة دور بارز في دعم الاقتصاد نظرا الى كلفة زراعتها المتدنية جدا، علما انها لا تحتاج الى الري بل تعتمد على مياه الامطار القليلة، فيما تساعد عائداتها على دعم الاسر بشكل مهم.

دراسة ماكينزي تتحدث عن مدخول سنوي لهذه الزراعة يقدر بنحو مليار دولار. هل هذا صحيح؟

صحيح. لكن دراسات اخرى تتحدث عن مليارات الدولارات. هناك من اطلق عليها اسم الذهب الاخضر، وهي تؤمن فرص عمل لمنطقة تشهد بطالة كبيرة. الموضوع عندي لا يتعلق بالعائد المادي، بل بالخوف من عدم تمكن الدولة من تطبيق القانون، خصوصا وانها اليوم في حال من الضعف ربما

تشريع الحشيشة يسقط
مذكرات التوقيف

رئيس لجنة الصحة النيابية الدكتور عاصم عراجي.

يوجد اطار عالمي موحد لتشريع الحشيشة لاسباب عدة. علينا اجراء تقييم مفصل للحال الراهنة ومعرفة نسبة الاستخدام، مع انها كبيرة ومنتشرة والانواع تختلف عن الحشيشة. حبة الكتباغون منتشرة بشكل واسع وقد ارتكبت الجرائم من جراء استخدامها. كذلك يجب معرفة حجم السوق وامكانيات التصريف وانواع الحالات الطبية التي تتطلب العلاج الطبي للحشيشة.

ما هي الاجراءات الواجب اتخاذها في شأن التشريع المتعلق بزراعة الحشيشة؟
طبعاً يجب اطلاع الرأي العام على النتائج الطبية السلبية التي ترافق عملية تعاطي الحشيشة او المخدر. لان تعاطي هذه المادة يؤدي غالبا الى امراض نفسية كثيرة، مثل الانفصام في الشخصية والانهييار العصبي ومشكلات الالتهابات واللثة وغيرها. اضافة الى ان من الضروري

اقتصاد

العمل على معرفة الخيارات لتحقيق الفوائد الصحية والاقتصادية المطلوبة، في مقابل اقل نسبة من العواقب على الصعيد الصحي والاقتصادي وخصوصا الاجتماعي، ومعرفة معدل الجريمة المرتبط بالتحشيش والتحكم بآليات الانتاج والتجارة والضرائب والاستخدام حتى الشخصي منه. لكن الخوف ان لا تطبق هذه الضوابط عندنا لاسباب تتعلق بوضع الدولة حاليا. لذا يجب معرفة الكمية الواجب زراعتها وامكانيات تصريفها خارجيا.

■ ماذا عن حاجات مصانع الادوية المحلية؟
□ قد لا تكون مصانع الادوية المحلية بالجهوزية الكاملة التي تساعد على التصنيع. لذلك من الضروري معرفة طبيعة ونوعية وفعالية المنتجات التي يمكن انتاجها وتوزيعها. هناك مؤسسات دولية تحتاج الى انتاج الحشيشة يمكنها في استيرادها من لبنان، واستعمالها في منتجاتها، خصوصا وان الحشيشة اللبنانية من اجود الانواع. تؤكد الدراسات هذا

الامر المتعلق بمعدل المتساقطات وجودة التربة واختلاف حالات الطقس بين الليل والنهار. اضافة الى ان عملية حصادها تتم يدويا. كل ذلك لا يمنع من ان تحدد الدولة المساحات المزروعة والانتاج والتوزيع المحلي والتصدير الى الخارج وتشرف عليها.

■ هل يمكن ان يسمح القانون بزراعة الحشيشة الطبية في كل المناطق اللبنانية؟
□ عندما جرى الحديث عن السماح بزراعة مناطق البقاع الشمالية، تم الاعتراض من اهالي البقاع الاوسط، باعتبار ان ما يعاني منه المزارع في الشمال يعاني منه المزارع في الوسط والمشكلة واحدة، فلماذا يسمح شمالا ويمنع وسطا؟

■ ماذا عن بقية المناطق اللبنانية، اي تلك التي تزرع الدخان؟
□ كمرحلة اولى تجريبية يمكن ان نبدأ من البقاع. اذا اتى المردود جيدا، يمكن ان تعمم الدولة الزراعة في مناطق اخرى،

خصوصا وان مسؤولية الدولة كبيرة في هذا المجال.

■ تحدثت عن جودة النبتة. لكن هذه النبتة ادخلت الكثيرين الى السجن. كيف يمكن ابعاد شبح استغلالها؟
□ يمكن ان يكون مفعولها جيدا كاسقاط مذكرات التوقيف في حق مجموعة كبيرة من المواطنين.

■ لكن ثمة قانونا اليوم يجرّم العمل بالحشيشة، فماذا سيحل به؟
□ سيلغى ويحل محله القانون الجديد، ما يساعد على حل مشكلات عدة منها على سبيل المثال مذكرات التوقيف.

■ هل يمكن ان يكون التشريع لهذا الهدف فقط؟

□ طبعا لا. المقصود به منع الاتجار غير المشروع. اما مساعدة المزارعين فأمر مطلوب. يجب معاقبة التاجر بشكل دائم ومستمر، اما المواطن فيمكن الاخذ بالاسباب التخفيفية نظرا الى الوضع الاجتماعي الذي يعيشه.

من الدراسات فإظهر ان سوء تطبيق التشريع يمكن ان يؤدي الى مخاطر كبيرة على مجتمعنا في لبنان.

■ كيف يمكن ابعاد هذا الخطر؟
□ يفرض القانون التشدد في تطبيقه خصوصا وان الحشيشة التي تزرع اليوم في لبنان لا تحمل مواصفات استيفاء شروط الاستخدام في المجال الطبي. هذا يعني تلف هذا النوع واعتماد النبتة التي تستوفي شروط الاستخدام الطبي. على الدولة ان تعمل على تشريع الزراعة، وليس على تشريع التعاطي. لذا المطلوب ضبط الاطار القانوني لهذه الزراعة لمنع التهريب والتعاطي غير الشرعي.

■ من سيتولى المراقبة ويفرض القانون؟
□ يجب ان يلحظ التشريع انشاء مؤسسة لمراقبة زراعة هذه النبتة واستيفائها الشروط الصحية، اضافة الى معايير الجودة التي ستحدد نوعها. كما يجب ان يحدد من سيقوم بالتسعير منعا لاي استغلال لموضوع السعر. من واجب الدولة رفع السعر الى اقصى الحدود منعا لدخول التجار ومنافسة الدولة، فيضطر عندها المزارع الى بيع المحصول بطريقة غير شرعية. انطلاقا من خبرات دول عدة في هذا المجال، ينبغي وضع قواعد وسياسات واضحة في موضوع حصاد الحشيشة والتصنيع والتجهيز، ووضع العلامات الفارقة ونقاط البيع بالتجزئة، والتوزيع والتصدير والتسويق، والكمية المنتجة ووسائل الاستخدام. كل هذه البنود يجب ان توضع ضمن اطار قانوني في لبنان. لذا فان اللجنة التي ستكلف ضبط الموضوع يجب العمل عليها بدقة.

■ ما هي واجبات الدولة قبل اتخاذ قرار التشريع؟

□ هناك حواجز تطبيقية على الدولة القيام بها قبل وضع التشريع، وتتعلق بالامور

التنظيمية. حتى لا يتحول الهدف النبيل الى تأثيرات ضارة للقانون، كمثل زيادة الوعي بين الشباب في شأن الاضرار الناتجة من تعاطي الحشيشة، وتثقيف المجتمع في ما يتعلق بهدف تشريع الحشيشة وآليات التنفيذ واستخدام الايرادات. كذلك اجراء تقييم لنسب تعاطي الحشيشة، ومعدل الجريمة المرتبط بها، وتحديد نوع الحالات الطبية التي تتطلب العلاج بالحشيشة الطبية، ومعرفة حجم السوق وامكان التصريف، ووضع التصورات والموافق لدى مختلف الاطراف المعنيين. لذلك يجب اجراء عملية توعية للمواطن ولاصحاب القرار، وعلى الجميع الموافقة على الهدف من التشريع الذي لا يزال غامضا حتى الان. كما ينبغي وضع اطار للتشريع وضمان توافر الاجراءات التنظيمية واساليب الرصد والتقييم لتسهيل التنفيذ الفعال لقانون الحشيشة، وحتى لا يتشابه وضعه بوضع قانون منع التدخين التي لم تتمكن الدولة من وضعه موضع التنفيذ. المهم ليس وضع القانون، بل تطبيقه وتأدية الوظيفة المطلوبة منه وهل كانت نتيجته جيدة. لا بد من معرفة قدرة الحكومة على الاشراف وتنفيذ القانون، خصوصا في مجال قد يؤدي فيه ضعف التنظيم الى عواقب صحية واجتماعية. لذا، ضمن اطار تشريع الحشيشة، يجب ان تحدد الهيئات الحكومية مسؤولية اصدار التراخيص والاشراف على الزراعة والانتاج والتوزيع والتصدير ووضع الاطر التنظيمية لها، وطبيعة المنتجات ونوعيتها وفعاليتها، ووضع آلية تنظيم الاسعار لتجنب السوق غير القانونية وزيادة الاستهلاك. نحن في لبنان نفتقد الى مثل هذه السياسة. فالضرائب تجبى لتدخل فقط الى خزانة الدولة. يجب ايضا رصد وتخفيف اي تأثيرات ضارة غير مقصودة للقانون، مع التمني الاخذ في الاعتبار معلومات المستند العلمي الذي اصدرته الجامعة الاميركية،



يجب انشاء مؤسسة لمراقبة زراعة الحشيشة



رئيس مركز ترشيد السياسات في الجامعة الاميركية الدكتور فادي الجردلي.



وان يأخذ المشروع المناقشات والدرس اللازم ووضع الاطر التنظيمية قبل عملية التشريع.

■ هل يمكن ان يلغى القانون التجريم الاساسي رقم 637؟

□ القانون الحالي يمنع حصاد او انتاج، او تجارة، او احتواء مواد مخدرة غير مشروعة. لكن المادة 12 من القانون شملت استثناءات لاصدار تراخيص خاصة للزراعة من مجلس الوزراء للمؤسسات الاكاديمية او العامة لاغراض البحث العلمي. هناك سياسات عالمية متبعة في موضوع الحشيشة، وهي الحظر علما ان الدولة اليوم تلغي قانون الحظر لتنتقل الى تشريع الاغراض الطبية. كذلك هناك سياسة الغاء التجريم اي التعاطي، اضافة الى سياسة تشريع الاستخدام الشخصي للحشيشة كما هي الحال في كندا حاليا، لكن بكمية ونوعية مدروسة. الدولة ستلغي قانون الحظر لتدخل في قانون التشريع لاغراض طبية. لكن موضوع الحظر على التعاطي يجب ان يظل ساري المفعول.